أثر النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على تعديل الدستور
"دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية "

أنوار نمشان مخلف الجنفاوي*، حصه عبدالله عبدالعزيز الهزاع*

DOI:10.15849/ZUJJLS.230730.01

* قسم القانون، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.
* للمراسلة: hessaalhazaa@gmail.com / anwaraljanfawi@gmail.com

تاريخ استلام البحث ١٩/٠٤/٢٠٢٣.
تاريخ قبول البحث ٠٥/٠٦/٢٠٢٣.

الملخص

الدستور هو القانون الأعلى في الدولة، الذي يحدد القواعد الأساسية لشكلها في مرحلة إصداره، ونظرا لمرور الزمان واختلاف الأوضاع العامة عن وقت صدور الدستور فلا بد من تعديله تحقيقا للمصلحة العامة، فالدساتير عادةً تقبل تعديلها وإن كانت آلية تعديله تختلف عن آلية تعديل القوانين في بعض الدول بحيث تتطلب إجراءات أكثر. لا شك أن تعديل الدستور يترتب عليه العديد من النتائج بناء على نواحٍ مختلفة بغض النظر عن درجة تلك التأثيرات، لذا فإن الدراسة تهدف إلى تحديد تأثير التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني ٢٠٢٢ على المجتمع الأردني من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: التعديلات الأخيرة لها تأثير كبير لما طالته من تغيرات سياسية واجتماعية، وقد توصلت الدراسة لعدة توصيات أهمها: ضرورة إلحاق بعض القوانين التي تتبع تلك التعديلات والتي تعمل على تمكين بعض الجهات من تنفيذ عملها بشكل أمثل عما سبق.

الكلمات الدالة: الدستور الأردني، الجانب الاقتصادي، الجانب السياسي، الجانب الاجتماعي، المرأة في الدستور.

Social, Economic, and Political Impact of the Constitutional Amendment: An Applied Study on the Hashemite Kingdom of Jordan

Anwar N M Aljenfawi*, Hessa A A Alhazaa*

* **Department of Law, Collage of Business Studies, The Public Authority for Applied Education and Training, Kuwit.**
* **Crossponding author: hessaalhazaa@gmail.com /anwaraljanfawi@gmail.com**

Received: 19/04/2022
Accepted: 05/06/2023

Abstract

The constitution is the supreme law in the state, in view of the passage of time and the different conditions in the country since the time the constitution was promulgated, it must be amended to achieve the public interest. There is no doubt that amending the constitution has many consequences in different aspects. Therefore, the study aims to identify the amendments that occurred in the Jordanian constitution 2022 and to show the extent of the impact of these changes on society in terms of social, economic and political aspect. The study reached several conclusions, the most important of which are: the recent amendments have great impact on political and social aspects in Jordan, the study reached several recommendations, such as the necessity of adding certain laws that follow these amendments.

Keywords: Jordanian constitution, economic aspect, political aspect, social aspect, women in constitution

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

المقدمة

إن التعديل الدستوري يعتبر من الوسائل الأساسية ومن الضروريات القانونية والسياسية في أي نظام دستوري، وذلك لأن الدستور هو النظام والقانون الأساسي في الدولة ومن ثم فإنه يقبل التعديل في أي وقت، ولا شك بأن الدستور يقوم بوضع القواعد الأساسية للدولة وفقاً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في وقت صدوره، ولكن مع التغيير المتسمر والتطورات في أي دولة فإن هذه الأوضاع يطرأ عليها تغير وتطوير ومن ثم فإنه لا بد من إيجاد تنظيم لوسائل سلمية شرعية لتعديل القواعد الدستورية حتى لا تؤدي الحاجة والضرورة إلى تعديلها بطريق مصحوب بالعنف غير الشرعي أو حصول تنافر وتباعد بين النصوص الدستورية والواقع السياسي في الدولة.

ونظراً لما قد يسببه تعديل الدستور من آثار إن كانت إيجابية أو سلبية فإن الدساتير تحاط بالكثير من القواعد والإجراءات الهامة لتكفل عدم إساءة استعمالها بالإضافة إلى ضمان اللجوء إليه بحيث تجعل منه إجراءً بنّاءً وجاداً إلى أبعد الحدود وحتى لا يتحول إلى إجراء من إجراءات الهدم والتدمير والمساس بمبدأ سمو الدستور[1].

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدستور والتعديلات الدستورية حيث إن الدستور هو القانون الأول في الدولة وأساس الحكم فيها وتستمد القوانين الوضعية في الدولة منه، والدستور عبارة عن قواعد تنظيمية سياسية واجتماعية واقتصادية تتأثر بالظروف لذا يجب أن تتكيف مع احتياجات المواطنين وهنا تأتي أهمية تعديل الدستور التي تعتبر ضرورة تستوجبها ضرورة التطور في جميع مجالات الحياة إن كانت الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ومن ضروريات تعديل الدستور إزالة الفجوة بين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبين النص الدستوري.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

- معرفة التعديلات التي طرأت على المملكة الأردنية الهاشمية في التعديلات الدستورية الأخيرة (٢٠٢٢) وأثر هذه التعديلات على المواطنين والدولة.
- التعرف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية للتعديلات الدستورية من الناحية السياسية.
- معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للتعديلات الدستورية على الجانب الاقتصادي.
- التعرف على النتائج والانعكاسات الإيجابية والسلبية على تعديل الدستور من الناحية الاجتماعية.

[1] أحمد، أكرم فالح، تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدستور، مركز الدراسات الإقليمية، العدد الخامس، المجلد ١٤، ٢٠١٩، ص٩.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة الدراسة حول الآثار الإيجابية والسلبية للتعديلات الدستورية الأخيرة في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٢٠٢٢ وتأثير هذه التعديلات على الدولة والمواطنين من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتناول النصوص الدستورية التي تتعلق في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للرد على الأسئلة التالية:

- ما هي التعديلات الدستورية الأخيرة في الأردن.
- ما هو تأثير التعديلات الدستورية الأخيرة على الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية في الأردن.
- ما هي النتائج الإيجابية للتعديلات الدستورية الأخيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- كيف ستؤثر التعديلات الدستورية الأخيرة في الأردن سلبياً على الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال وصف ظاهرة تعديل الدستور، واعتمدت الدراسة أيضا على المنهج التحليلي، من خلال تحليل مواد الدستور المعدلة وأثرها على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأردن.

تقسيم الدراسة:

سنتعرف في هذه الدراسة على تأثير التعديلات الدستورية على الدولة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إن كان هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً، وأثر التعديلات الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الأخيرة، لذا سيتم تقسيم الدراسة إلى:

المبحث الأول: مفهوم تعديل الدستور ودور المنظمات الدولية في تعديل الدساتير وقسم المبحث إلى:

- المطلب الأول: مفهوم تعديل الدستور.
- المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في تعديل الدساتير.

المبحث الثاني: أثر تعديل الدستور من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وينقسم هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: أثر التعديلات الدستورية من الناحية السياسية.
- المطلب الثاني: أثر التعديلات الدستورية من الناحية الاقتصادية.
- المطلب الثالث: أثر التعديلات الدستورية من الناحية الاجتماعية.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

المبحث الأول

مفهوم تعديل الدستور ودور المنظمات الدولية في تعديل الدساتير

الدستور هو القانون الأسمى في البلاد وهو الذي تستمد منه باقي التشريعات والقوانين نصوصها التشريعية، لذا لا يمكن أن يكون هذا القانون جامداً بصفة مطلقة، بحيث لا بد من السماح بإجراء بعض التعديلات عليه تماشيا مع التغيرات التي تطرأ في الدولة للتكيف مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن عملية التعديل تكون من فعل السلطة التأسيسية الفرعية التي تنبثق عن السلطة التأسيسية الأصلية، وتتقيد بما نص عليه في الدستور وعليه فإن عملية تعديل الدستور تجري وفقاً لمقتضيات الدستور[١]، ولا شك أن وجود الدستور يفترض تعديله وتعديل الدستور يفترض العودة إلى النظرية أو الفكرة المؤسسة، وإقامة الدستور وتعديله هما مسألتان تطرحان في إطار مفهوم السلطة المؤسسة، وعليه فإن السطلة التي تقوم بتعديل الدستور لا تكون بعيدة عن السلطة التي تقوم بإقامة الدستور[٢].

والجدير بالذكر أن من أهم المبادئ السامية في أي نظام دستوري في أي دولة هي حتمية تعديل الدستور وألا يكون الدستور جامداً بشكل مطلق، حيث إن النظام الدستوري لا بد أن يساير التطور عن طريق إيجاد تنظيم خاص يجب اتباعه لتعديل القواعد الدستورية التي هي في حقيقتها عبارة عن انعكاس للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع تؤثر وتتأثر بها، ونظراً لأن هذه الأوضاع في تطور مستمر لا بد على القواعد الدستورية مواكبة التطورات المختلفة التي ترافق المجتمع السياسي وذلك عن طريق إجراءات التعديلات المناسبة التي تتكيف مع تطور المجتمع السياسي.[٣]

وفي حقيقة الأمر أن تعديل الدستور يصبح أمر مُلحاً عند تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمقومات الأساسية في المجتمع حيث إن نصوص الدستور تأتي دائماً ترجمة للفلسفة السائدة في المجتمع لحظة إصدار الدستور وقد يؤدي تغير هذه الفلسفة إلى عدم قدرة الدستور على مواكبة التطورات في المجتمع، فعلى سبيل المثال التحول من نظام ليبرالي إلى نظام اشتراكي أمر يترتب بالضرورة التعديل على الدستور، لذا فإن السلطة المعنية بالتعديل على الدستور يجب أن تكون مطلعة على الظروف السائدة في المجتمع وأن هذه الظروف تستدعي إلى التعديل، وهذا ما نلمسه إذ نرى فترات التحول الكبرى في حياة الشعوب من نظام سياسي إلى نظام آخر هي فترات مؤثرة في حاضرهم ومستقبلهم، وعدم مواكبة الدستور في أي دولة من دول العالم للتغيرات الطارئة عليه تؤدي إلى تعثر الدولة وعدم انضباطها.[٤]

---

[١] المصدق، رقية، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار توبقال، المغرب، ١٩٩٠، ص٩٨-٩٩.

[٢] الشاوي، منذر، فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، مؤسسة الذاكرة، بغداد، ٢٠١٣، ص٣٩٢.

[٣] الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، الطبعة الأولي، المركز العربي، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨، ص٢٣.

[٤] نصار، جابر جاد، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٢٧.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

المطلب الأول: مفهوم تعديل الدستور

١- التعريف اللغوي: إن التعديل في اللغة يعني التقويم، يقال تعديل الشيء أي تقويمه، وعدله تعديلاً فاعتدل أي قومه فاستقام وكل مثقف معدل.[١]

جاء في "The Oxford Companion to Law " إن التعديل يقصد به تغيير نص ما عن طريق استبداله أو تغيره أو إضافة إليه أو عن طريق أي وسيلة تؤدي الغرض من التعديل وتحسينه في جانب ما.[٢]
كما عرف المعجم الوسيط التعديل بأنه تقويم الشيء، فإن مال الشيء يقال عدلته أو قومته فاستوى واستقام، فيقال عدل المكيال أو الميزان أو الحكم، كما جاء في معنى التعديل: يقال عدّل الراوي أو الشاهد بمعنى الزكاة.[٣]

٢- تعريف التعديل اصطلاحا: جاء لفظ التعديل في المعجم الدستوري بأنه اقتراح تعديل نص وتغيره ويخضع هذا التعديل على النص للتصديق عليه للجمعية النيابية، والتعديل هو حق نتيجة طبيعية للحق العام المنصوص عليه في الدساتير المختلفة، والتعديل بمعناه الواسع يشمل كل تغير في الدستور سواء أدى هذا التعديل إلى إصدار حكم جديد لم ينظمه الدستور من قبل أو تغير الأحكام الدستورية المنظمة لموضوع ما إما بالحذف أو الإضافة، ومن ثم فإن السلطة التي تقوم بالتعديل على الدستور لا يمكن أن تكون بعيدة عن السلطة الواضعة للدستور لذا فيمكن القول إن السلطة المؤسسة للدستور هي السطلة المعدلة له.[٤]

والتعديل الدستوري يعرف بأنه الإجراء الدستوري النابع من إرادة الشعب بناءً على طرح السلطة المختصة، الذي يهدف إلى تغيير كلي أو جزئي على نصوص الدستور وفقاً لقواعد محددة تنظمها نصوصه.[٥]

وقد وردت كلمة التعديل على الدستور أو ما يرادفها في أغلب دساتير الدول العربية، فمن بين الدول العربية التي استخدمت لفظ "تعديل الدستور" هي العراق، حيث جاء في نص المادة (١٢٦) من دستور عام ٢٠٠٥: "لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو لخمس (١/ ٥) أعضاء مجلس النواب، اقتراح تعديل الدستور"[٦]، وفي الدستور المصري الملغي لعام ١٩٧١ في المادة (١٨٩): "لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور..."[٧]

---

[١] الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٨٠، ص٤١٨.

[٢] الجنابي، هديل صالح، العكيلي، علي مجيد، دور المعاهدات الدولية في تعديل الدستور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦١، ٢٠١٦، ص٦٢٥.

[٣] أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، المجلد الثاني، الطبعة الثانية، ، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، إيران، ١٩٦٧، ص٥٨٨.

[٤] الطيار، روافد محمد علي، مبدأ المشاركة في النظام الاتحادي العراقي: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الكوفة كلية القانون، مج١١، عدد٣٦، العراق، ٢٠١٨، ص١٠٣.

[٥] مرجع سابق، الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، ص٣٨.

[٦] دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المادة ١٢٦.

[٧] دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١، منشور في الجريدة الرسمية، العدد ٣٦، الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧١. المادة ١٨٩.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

أما في الدستور الأردني فقد جاء في القانون الأساسي لشرق الأردن ١٩٢٨ في المادتين (٧٠و٧١) لفظ التغيير لتدل على التعديل، حيث جاء في المادة (٧٠): "يجوز للأمير في أي وقت خلال سنتين أن يغير بمنشور يصدره أي حكم .....أو يلغيه أو يضيف عليه..."، وفي المادة (٧١): "لا يجوز أن يبدل شيء من هذا القانون الأساسي بعد انقضاء السنتين إلا بقانون"[١]، وعليه فنجد هذا الدستور استخدم كلمات مثل (تغيير – إضافة –إلغاء– وضع– تبديل) لتعطي نفس معنى التعديل على الدستور والقانون.

٣– تاريخ التعديلات الدستورية في الأردن:

إن بداية التنظيم الدستوري في المملكة الأردنية ي عام ١٩٢٨ حيث تم العمل به كنظام سياسي لإمارة شرق الأردن، بعد ذلك جاء أول دستور للمكلة الأردنية الهاشمية خلال مرحلة الاستقلال في عام ١٩٤٦ ويليه الدستور الأردني الثاني في عام ١٩٥٢ ويعد هذا الدستور هو الدستور الأهم في المملكة الأردنية حيث تم وضع أسس التوازن بين السلطات الأساسية الثلاثة، والاقتراب أكثر من الصيغة الديموقراطية للنظام النيابي الملكي الوراثي، والجدير بالذكر أن دستور ١٩٥٢ أجريت عليه الكثير من التعديلات وقد لاقت هذه التعديلات الكثير من النقد ما بين مؤيد ومعارض، فيرى بعض الباحثين أن هذه التعديلات تعتبر تراجعا عن الروح الديموقراطية للدستور، وبعضهم الآخر يرى أنه تواكب التطورات التاريخية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترات، ثم تلا هذه التعديلات تعديل الدستور في المملكة الأردنية في عام ٢٠١١ حيث تمثل التعديلات انعكاساً للحظات التاريخية التي مرت بها البلاد في هذه الفترة – ثورات الربيع العربي– ويذكر أن تعديلات ٢٠١١ تعتبر هي المرة الأولى التي يتم فيها فتح الدستور كاملاً بعد دستور ١٩٥٢ وقراءة مواده وبنوده بشكل مستفيض، حيث تم التعديل على أكثر من ٤٠ مادة من الدستور.[٢]

ولم تمض سنوات طويلة على تعديلات ٢٠١١ إلا وأعقبها تعديلات في عام ٢٠١٤ ولكنها لم تكن واسعة النطاق مثل تعديلات ٢٠١١ أما تعديلات ٢٠١٤ فكانت تشمل مادتين فقط، ولكن جاء في فترة تمر بها المنطقة العربية بظروف استثنائية غير مسبوقة تتمثل في سلسلة من الإضرابات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولكن أكثر ما أخذ على هذا التعديل أنه جاء بعد فترة زمنية قصيرة بعد تعديلات عام ٢٠١١.[٣]

وفي إبريل عام ٢٠١٦ فاجأت الحكومة الأردنية الشعب الأردني بمشروع تعديل الدستور الجديدة غير وجه نظام الحكم النيابي الملكي الوراثي وفي ظل غياب مشاركة شعبية في إعداد مشروع التعديل فقد أعلنت الحكومة أسباباً موجبة لهذا التعديل وكانت هذه الأسباب غاية في الغموض والتعقيد، والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن التعديلات

[١] العضايلة، أمين سلامة، الوجيز في النظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص٢٥٣.

[٢] شتيوي، موسى وآخرون، الإصلاح الدستوري في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ٢٠١٦، ص١١

[٣] مرجع سابق، شتيوي، موسى وآخرون، الإصلاح الدستوري في الأردن، ص٩٩

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

الدستورية لعام ٢٠١٤ شملت صلاحيات الملك بتعيين قائد الجيش ومدير المخابرات إلا أن هذه التعديلات كانت بمثابة بالون اختبار لردود الفعل على تعديلات مشابهة في المستقبل وهذا ما حدث في تعديلات عام ٢٠١٦.[١]

وفي عام ٢٠٢٢ تم إقرار تعديل للدستور الأردني بموافقة مجلس الأمة ويعد هذا التعديل التعديل الرابع عشر للدستور الأردني منذ عام ١٩٥٢ وشمل ٢٥ مادة من الدستور بالإضافة إلى تضمين جملة " الأردنيات" إلى عنوان الفصل الثاني من الدستور.[٢]

ويرى الباحث أن التعديلات الدستورية التي حدثت في الأردن من بعد دستور ١٩٥٢ أغلبها يسير في اتجاه واحد وهو توسيع صلاحيات الملك والقضاء على النظام النيابي الملكي الوراثي والتوجه إلى حكومات حزبية، فمنذ تعديلات الربيع العربي في عام ٢٠١١ كانت أغلب التعديلات مشابهة فتعديل عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٦ تشبه بشكل كبير لتعديلات عام ٢٠٢٢ مع إضافة بعض الصلاحيات للملك.

المطلب الثاني: أسباب تعديل الدستور

إن الهدف من التعديل الدستوري هو تطوير الشرعية الدستورية القائمة لمواجهة بعض التطويرات التي لم يتعرض لها الدستور القائم في ظل تطور الحياة السياسية التي تتطلب معالجة سياسية جديدة تحقق الأهداف العليا وفكرة الدستور في حد ذاتها تنطوي على إمكانية تعديله إن كان من الناحية القانونية أو من الناحية السياسية، لذا فإن كل تعديل دستوري له أسبابه من الناحية القانونية والناحية السياسية من أجل تحقيق المصلحة العامة ومسايرة التطويرات والمستجدات[٣]، وعليه فإن أهم الأسباب الموجبة لتعديل الدستور هي:

- إكمال النقص التشريعي: وهذا السبب نصادفه في عامة الدساتير حيث إن واضعي الدساتير إن كان فرداً أو مؤسسة فإنهم يحرصون على أن يتضمن الدستور على ما شاءوا ولكن يوجد هناك مسألة أو أكثر دون تغطية مما يؤدي إلى حدوث فراغ قانوني وقد يكون النص موجوداً ولكن يوجد به نقص أو خلل في الصياغة أو يكون النص التشريعي قد تجاوز الزمن في بعض جزيئاته فيصبح عديم الفائدة لذا يأتي التعديل إما بالإضافة أو الحذف من أجل استكمال النص التشريعي.[٤]

وهذا السبب من أهم أسباب التعديل الدستوري وذلك من أجل سد الثغرات والنواقص التشريعية الدستورية ومحاولة معالجة هذه النواقص بما يحقق الشرعية الدستورية، والجدير بالذكر أن جميع الدساتير بها خلل أو نقص إما بسبب إغفال بعض المسائل أو نتيجة لظهروها بعد ذلك.[٥]

---

[١] عبيدات، سفيان، قراءة في التعديلات الدستورية الأردنية ٢٠١٦: مزيد من الاستئثار بالسلطة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص١-١٠

[٢] الهباهبة، وليد، تفاصيل مشروع التعديلات الدستورية كما أقرها مجلس الأمة، وكالة الأنباء الأردنية(بترا)، ٢٠٢٣/١/١٨، #https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=67789&lang=ar&name=local_news

[٣] مرجع سابق الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة ، ص٤٢

[٤] بوغزالة، محمد الناصر، دوافع التعديل الدستوري، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد١٤، ٢٠١٦، ص١٦

[٥] النقشبندي، أحمد العزي، تعديل الدستور دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٦، ص٣١

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

- الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي: إن الإصلاح بشكل عام هو تصحيح الأوضاع بما يكون في مصلحة المواطن والبلاد وبما يواكب التطورات في المجالات المختلفة، فالإصلاح السياسي من أهم المطالب التي تشمل جميع المواطنين في الدولة ولا يكون هناك إصلاح سياسي صحيح بدونه. بشرط أن تكون الأسس القائمة عليه صحيحة ومن أهم هذه الأسس الدستور، لذا فإن الإصلاح السياسي يشمل تعديل مواد الدستور لتماشي التطورات والمتغيرات في الدولة لتحقيق إصلاح الإطار التنظيمي، أما فيما يخص الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي فإنه نظراً للتغيرات المستمرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأن المجتمعات التي تسعى إلى التنمية والتقدم تتعرض للعديد من التحديات الخارجية في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد القائم على حرية التبادل التجاري وعالمية الأسواق وغيرها من المتغيرات في الأسواق العالمية فإن هذا الأمر يعطي الدساتير ميزة أن تضمن مبادئ اقتصادية واجتماعية دون أن تتبع مذهب اقتصادي معين حتي يسهل عليها الحركة وتوجيه المبادئ الاقتصادية والاجتماعية تماشياً مع الظروف التي تمر بها الدولة.[١]
- ملاءمة التطورات الجديدة في المجتمع: المجتمع في حالة تغير مستمر بتغير الزمان والأحوال ومن ثم فإنه لا يمكن لأفكار معينة أن تستمر طوال الوقت وتسيطر على الدستور، فلا يكتسب الدستور احترامه ودوامه إلا بمواكبة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة، فيصير متفقاً مع الأفكار التي ينادي بها المواطنون فإنْ تناقض الدستور مع آمال وواقع المواطنين أصبح تعديله أمراً ضرورياً .[٢]
- تحول النظام السياسي في الدولة: من أهم الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث تعديل دستوري في الدولة حيث إن القائمين على السلطة قد يرون أن النظام السياسي المطبق لا يلبي احتياجات الشعب وطموحاته وبذلك يكون من الضروري الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر/ مثلما حدث في فرنسا عندما قام نابليون الثالث بتعديل دستوري أدى إلى ترسيخ النظام البرلماني وساد هذا النظام بعد ذلك في فرنسا وكان بسبب هذه التعديل الدستوري تحول الدكتاتورية الملكية إلى برلمانية سياسية فتأسست قاعدة مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ومن ثم فإن التعديل يعتبر من الوسائل الهامة لتطوير النظام السياسي.[٣]
- تحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع: هناك بعض الدساتير فيها ظلم للأقليات وبعض الطبقات الاجتماعية ، وقد يكون هناك نصوص دستورية هي التي تقيد بعض تلك الشرائح من ممارسة حقوقهم، كما يكون أيضاً الدستور هو المسؤول عن حفظ حقوق هؤلاء الأفراد، فعلى سبيل المثال التعديل الثاني والأربعون لعام ١٩٧٦ الذي تم إجراءه على الدستور الهندي لعام ١٩٤٥ فيما يضمن المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فالمساواة الاجتماعية في هذا التعديل كانت تضمن إلغاء التعصب الديني تجاه معتقدات إحدى الطوائف الاجتماعية عند الهندوس ومن ثم فإنه بموجب هذا التعديل كل الأفراد في المجتمع تحظى بالمساواة القانونية

---

[١] مرجع سابق الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، ص٥٢

[٢] حسن، بشار فالح، تعديل الدستور (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة ديالي، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٦، ص١٢

[٣] عزت، محمد صادق، التعديل الدستوري بين المطلب الشعبي والضرورة القانونية، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، السنة الخامسة، المجلد الخامس ،العدد الأول، الجزء الثاني، ٢٠٢٠، ص ٣١٥وينظر أيضاً: مرجع سابق، النقشبندي، أحمد العزي، تعديل الدستور دراسة مقارنة، ص ٤٩-٥٠

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

والفرص المناسبة، أما فيما يخص المساواة الاقتصادية فكانت تشمل سعي الحكومة لإعادة توزيع الثروة على نحو يحقق أكبر قدر من المساواة وتوفير المستوى اللائق من المعيشة للجميع.[١]

وتخلص الباحثتان إلى أن الأسباب الأساسية لتعديل الدستور تتمثل في تعديل الدستور بعد حدوث تقلبات وتغيرات في شكل الوطن، أو تطور شكل البلاد، أو وجود تحالفات دولية ،أو حدوث انقسامات في الدولة، أو وجود ثورات على النظام الداخلي في الدولة، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لتعديل الدستور يكمن في تلبية متطلبات الشعب وتحقيق الحقوق والحريات بشكل أكبر وضمان ممارستها، وأن يكون الدستور ملائما لنظام الحكم في الدولة ومواكبا للتطورات التي تحدث في البلاد.

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في تعديل الدستور

إن المنظمات الدولية الإقليمية أو العالمية هي الوسيلة الهامة لفض المنازعات الدولية وذلك عن طريق المواثيق والاتفاقيات، وهذه الاتفاقيات تميز بين ما هو داخلي يخص الشأن الداخلي للدولة وما يخرج عن هذا الوصف بهدف معرفة القضايا التي تتداخل لإيجاد حلول وتسويات لها.

نجد أن ميثاق الأمم المتحدة نص في المادة الثانية له في فقرتها الثانية على: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ لـ " الأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تخل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[٢].

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الأمم المتحدة قد تتدخل في بعض الأحيان في مسائل تخص الشأن الداخلي للدولة ولكن لأهداف معينة مثل التدخل لتقديم المساعدات في وضع القوانين، مثلما حدث في ناميبيا عندما وضع قرار مجلس الأمن رقم (٤٣٥) لسنة ١٩٧٨ المبادئ الدستورية في ناميبيا، كما تتدخل منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلام، كما أن المنظمات الإقليمية قد تتدخل لإحداث تعديلات على الدستور، ومن ثم فإن المعاهدات الدولية لها تأثير على القاعدة الوطنية الدستورية بطريقة مباشرة عن طريق نصوص المعاهدات والاتفاقيات أو بشكل غير مباشر عن طريق ما تخلقه المعاهدات الدولية من مؤسسات دولية وأشخاص قانونية دولية كما هو الحال في المنظمات الدولية وهي بدورها أصبحت تؤثر في تعديل القاعدة الدستورية.[٣]

في نهاية هذا المبحث وجدنا أن الدساتير وإن كانت جامدة إلا أن هذا الجمود لا يكون مطلقاً، فالدساتير قابلة للتغيير والتعديل تماشيا لما تمر به البلاد من تغيرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ووجدنا أيضا أن تعديل الدستور وإن كان من الأمور الداخلية التي تخرج عن اختصاص المنظمات الدولية إلا أنها من الممكن أن تتدخل في تعديل الدستور.

---

[١] محمود، محمد أحمد، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، الطبعة الأولى، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٩

[٢] ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك، المادة ٧/٢.

[٣] مرجع سابق، الجنابي، هديل صالح، العكيلي، علي مجيد، دور المعاهدات الدولية في تعديل الدستور، ص٦٤٦.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

المبحث الثاني

نتائج تعديل الدستور من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يعد التعديل الدستوري في الدول المتقدمة هو تلبية لاحتياجات المواطنين وتحقيق مصلحتهم ومصلحة الدولة ومن الأساليب التي يتم من خلالها تحقيق التناغم في الدولة هو تعديل النص الدستوري بنص يتناغم مع الواقع الجديد المتطور ومشاركة المواطنين في الشؤون العامة والسياسية في الدولة، وتتعدد صور هذه المشاركة إما عن طريق عقد الاجتماعات العامة والخاصة أو مباشرة حرية الرأي والتعبير التي تنص عليها الدساتير الديموقراطية ، والتعديل على النصوص الدستورية التي تعتبر وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف وهي ليست هدف في حد ذاتها وإنما تهدف إلى تحقيق أهداف رئيسية مثل تدعيم ديموقراطية النظام السياسي وتدعيم الحقوق والحريات وتكافؤ الفرص بين المواطنين وتدعيم الاستراتيجية في الإصلاح الاقتصادي عن طريق خلق مناخ استثماري ملائم ومشجع لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية، والمناخ الاستثماري بشكل عام يقصد به العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما تشتمل عليه من أفراد ومنظمات واتجاهات سياسية[١]، وفي هذا المبحث سنناقش الانعكاسات الإيجابية والسلبية لتعديل الدستور من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الهدف من التعديل الدستوري هو تطوير الشرعية الدستورية القائمة لمواجهة بعض التطورات التي لم يتعرض لها الدستور القائم في ظل تطور الحياة السياسية التي تتطلب معالجة سياسية جديدة تحقق الأهداف العليا وفكرة الدستور في حد ذاتها تنطوي إلى إمكانية تعديله إن كان من الناحية القانونية أو من الناحية السياسية، لذا فإن كل تعديل دستوري له أسباب من الناحية القانونية والناحية السياسية من أجل تحقيق المصلحة العامة ومسايرة التطورات والمستجدات[٢]، وعليه فإن أهم الأسباب الموجبة لتعديل الدستور هو إكمال النقص التشريعي، وهذا السبب نصادفه في عامة الدساتير حيث إن واضعي الدساتير إن كانوا أفراداً أو مؤسسات فإنهم يحرصون على أن يتضمن الدستور ما شاءوا ولكن يوجد هناك مسألة أو أكثر دون تغطية مما يؤدي إلى حدوث فراغ قانوني وقد يكون النص موجوداً ولكن يوجد به نقص أو خلل في الصياغة أو يكون النص التشريعي قد تجاوز الزمن في بعض جزيئاته فيصبح عديم الفائدة لذا يأتي التعديل إما بالإضافة أو الحذف من أجل استكمال النص التشريعي.[٣]

ويعد هذا السبب من أهم أسباب التعديل الدستوري وذلك من أجل سد الثغرات والنواقص التشريعية الدستورية ومحاولة معالجة هذه النواقص بما يحقق الشرعية الدستورية، والجدير بالذكر أن جميع الدساتير بها خلل أو نقص إما بسبب إغفال بعض المسائل أو نتيجة لظهروها بعد ذلك.[٤]

وفي رأينا إن الفراغ التشريعي في الدستور قد يكون متعمدا في بعض الأحيان، وبعبارة أخرى لا يكون السبب وراء الفراغ التشريعي دائما عدم نباهة المشرع في الأمر، فقد يكون السبب وراء ذلك عدم رغبة المشرع بتنظيم هذا

---

[١] عوض الله، عبد المنعم، مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٩.

[٢] مرجع سابق الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة ، ص٤٢.

[٣] بوغزالة، محمد الناصر، دوافع التعديل الدستوري، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد١٤، ٢٠١٦، ص١٦.

[٤] النقشبندي، أحمد العزي، تعديل الدستور دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٦، ص٣١.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

الموضوع من خلال الدستور، أي لا يرقى الموضوع لمعالجته في الدستور ويكفي أن تتم معالجته وفقا للقانون أو اللوائح.

من خلال هذا المبحث سنبين أثر التعديلات الدستورية على المجتمع من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر التعديلات الدستورية من الناحية السياسية.

تحول النظام السياسي في الدولة يعد من أهم الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث تعديل دستوري في الدولة حيث إن القائمين على السلطة قد يرون أن النظام السياسي المطبق لا يلبي احتياجات الشعب وطموحاته وبذلك يكون من الضروري الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، مثلما حدث في فرنسا عندما قام نابليون الثالث بتعديل دستوري أدى إلى ترسيخ النظام البرلماني وساد هذا النظام بعد ذلك في فرنسا وكان بسبب هذا التعديل الدستوري تحول الدكتاتورية الملكية إلى برلمانية سياسية فتأسست قاعدة مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ومن ثم فإن التعديل يعتبر من الوسائل الهامة لتطوير النظام السياسي.[١]

إن أغلب دول العالم تتخذ النظام الديموقراطي كنظام للحكم في الدولة ونظام الحكم الديموقراطي يعطي الشعب السيادة والسلطة، مما يتطلب إجراء انتخابات دورية لاختيار حاكم الدولة وهذه الانتخابات لا بد أن تتضمن قواعد وشروط تضمن نزاهتها وحريتها، ولكي يقوم نظام الحكم الديموقراطي بأكمل وجه لا بد من وجود تعددية سياسية وأن يكون حق المساواة لكل مواطن في الدولة في المشاركة السياسية.

ومن بين الآثار السياسية للتعديل الدستوري المشاركة السياسية التي تعني إعطاء الحق لكل أفراد الدولة في المشاركة في شؤون الدولة والاشتراك في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم[٢]، والعديد من الدساتير عمدت إلى أن تتضمن دساتيرها وتعديلاتها بما يعزز توسيع المشاركة السياسية إما بتبنيها لمبدأ الاقتراع العام أو الانتخاب بما يكفل تكافؤ الفرص لتمثيل الأقليات والمرأة في البرلمان أو كفالة ضمان الحقوق والحريات السياسية مثل الترشيح والانتخاب أو الاستفتاء.[٣]

أما بالنسبة لأثر التعديلات الدستورية من الناحية السياسية في الأردن، فإن الدساتير الأردنية طرأ عليها العديد من التعديلات على مر التاريخ، فمنذ صدور الدستور الأساسي لعام ١٩٢٨ مروراً بدستور الاستقلال عام ١٩٤٦ ومن دستور ١٩٥٢ إلى يومنا هذا جرت العديد من التعديلات الدستورية تماشياً مع التغيرات والتطورات في الدولة الأردنية التي كان لها أثر إيجابي وأيضاً أثر سلبي، ولكن أهم هذه التعديلات هي التي جرت على المملكة الأردنية في مرحلة الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي استجابة للمطالب الشعبية بعد ثورات الربيع

---

[١] عزت، محمد صادق، التعديل الدستوري بين المطلب الشعبي والضرورة القانونية، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، السنة الخامسة، المجلد الخامس ،العدد الأول، الجزء الثاني، ٢٠٢٠، ص٣١٥وينظر أيضاً: مرجع سابق، النقشبندي، أحمد العزي، تعديل الدستور دراسة مقارنة، ص ٤٩-٥٠

[٢] صالح، سامية خضر، المشاركة السياسية والديموقراطية، مؤسسة كتب عربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٢.

[٣] منصور، هبة نعمة، أثر التعديلات الدستورية على نظام الحكم في الدولة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٣، ص٨١.

العربي في عام ٢٠١١، وهذه التعديلات أثرت بشكل كبير على مبدأ الفصل بين السلطات وكان لهذا التأثير جانب إيجابي وآخر سلبي.[١]

ولم تمض سنوات كثيرة على تعديل ٢٠١١ وعقبه تعديلات جديدة مع اختلاف نطاق التعديلين، حيث إن تعديل عام ٢٠١١ كان واسع النطاق فقد شمل (٤٢) مادة دستورية أما تعديل ٢٠١٤ فقد شمل مادتين فقط الأولى تتعلق بالمادة (٦٧) في فقرتها الثانية التي تتعلق بتوسيع اختصاصات الهيئة المستقلة للانتخاب لتشمل إجراءات انتخاب النيابة والبلدية كاختصاص أصيل أو أي انتخابات عامة أخرى وفقاً للقانون، والمادة الثانية التي تم تعديلها فهي المادة (١٢٧) التي تم إضافة بند ثالث إليها يعطي الحق للملك في تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات.[٢]

ومن النصوص التي طالت التعديل الجديد في الدستور الأردني هو توسيع صلاحية الملك لتشمل تعيين رئيس الديوان الملكي ووزير البلاط ومستشاري الملك ومدير الأمن العام وقاضي القضاة ورئيس المجلس القضائي الشرعي والمفتي العام ومن صلاحيات الملك قبول استقالتهم منفرداً دون توقيع من مجلس الوزراء، حيث تم إضافة الفقرات (و–ز–ح– ط) إلى الفقرة الثانية من المادة (٤٠) حيث نصت هذه المادة على: "يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية وتكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء أو الوزراء المختصين في الحالات الآتية:

و. تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الأمن وقبول استقالتهم وإنهاء خدمتهم.

ز. تعيين قاضي القضاة ورئيس المجلس القضائي الشرعي وقبول استقالتهما وإنهاء خدمتهم.

ح. تعيين المفتي العام وقبول استقالته وإنهاء خدمته.

ط. تعيين رئيس الديوان الملكي الهاشمي ووزير البلاط الملكي الهاشمي ومستشاري الملك وقبول استقالتهم وإنهاء خدمتهم.[٣]

ويمكن أن يكون هذا التعديل وزيادة صلاحيات الملك في تعيين وقبول استقالة مثل هذه المناصب الهامة من أجل إبعاد هذه المناصب من أي تجاذبات سياسية أو شخصية، فقائد الجيش ومدير المخابرات يجب أن يكونوا حياديين وبعيدين عن أي نزاعات قبلية أو سياسية قد تحول دون القيام بعملهم لخدمة المصلحة العليا للمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد تعرض هذا التعديل إلى كثير من الانتقاد فيما يخص توسيع صلاحيات الملك وأن هذا التعديل يجعل من النظام الملكي في الأردن نظاماً رئاسياً قائماً على تقوية منصب الملك على حساب مجلس الوزراء، ولكن هذا القول غير صحيح من الناحية الدستورية، فإن ألقينا نظرة على التعديلات الدستورية في الأردن لعام ٢٠١١ نجدها أعادت الاعتبار لمفهوم الولاية العامة لمجلس الوزراء ومسؤوليتها السياسية أمام مجلس النواب بما يسهم بشكل إيجابي في تعزيز نظام الحكم النيابي.[٤]

---

[١] هياجنه، أيمن، أثر التعديلات الدستورية الأخيرة في الأردن (٢٠١١–٢٠١٦)، على استقلالية السلطات الثلاثة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠١٦، ص٥٧١.

[٢] شتيوي، موسى وآخرون، الإصلاح الدستوري في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ٢٠١٦، ص٩٩.

[٣] تعديل الدستور الأردني لسنة ٢٠٢٢، منشور في الجريدة الرسمية لرئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٥٧٧٠، المادة ٢/٤٠.

[٤] مزراوي، خليل، برلمان الأردن يقر مشروعًا لتعديل الدستور بعد جلسات ماراثونية.. هذه أبرز ملامحه، سي إن إن الإخبارية، ٢٠٢٢/١/٦، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/01/06/jordan-parliament-amending-constitution تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.

ومن بين التعديلات الأخيرة التي لها علاقة بالشأن السياسي توسيع اختصاصات الهيئة المستقلة للانتخاب فقد نصت المادة (٦٧) الفقرة الثانية، على: "تنشأ بالقانون هيئة مستقلة يناط بها: إدارة الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانونياً بإجراء تلك الانتخابات"[١]

وتم إنشاء الهيئة المستقلة بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٢ لتكون هيئة مستقلة مالياً وإدارياً وتكون مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها وقد مارست هذه الهيئة عملها الأول في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣ لاختيار أعضاء مجلس النواب السابع عشر، وكان الهدف من إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب هو إنهاء عصر الهيمنة التي كانت تمارسه السلطة التنفيذية على إجراء الانتخابات النيابية في الأردن.

وهنا نرى أن التعديل في هذا النص يتمثل في إلغاء أي صلاحية تقديرية لمجلس الوزراء على سلطات الهيئة المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بالإشراف على الانتخابات البلدية من عدمه، والجدير بالذكر أن إسناد مهمة تنظيم وإدارة الانتخابات لهيئة مستقلة غير حكومية يترتب عنه عودة الثقة الشعبية بنزاهة العملية الانتخابية وتشير بأهمية دور الناخب في الانتخابات وإعطائه الحق في متابعة المرشحين مما يجعل الناخب يبذل أقصى جهده للعمل على تحقيق البرنامج الانتخابي.

برغم من النتائج الإيجابية للمادة السابقة في توسيع اختصاصات الهيئة المستقلة للانتخابات، إلا أن هناك بعض الغموض في عبارة "وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون" التي تحتمل أكثر من تأويل وتفسير فيما يخص ماهية تلك الانتخابات وطبيعتها، لذا كان يجب أن يتضمن الدستور على توزيع اختصاصات الهيئة المستقلة للانتخاب على الانتخابات التي يحق لها الإشراف عليها وإدارتها ، وكذلك إعطاء الحق لمجلس الوزراء بأن يصدر قراراً بتكليف الهيئة العامة المستقلة للانتخاب بإدارة الانتخابات بناءً على طلب جهات معينة بموجب أحكام القانون وهذا الأمر ألا وهو التكليف يتناقض مع فكرة الاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها الهيئة المستقلة التي يجب أن يتحدد عملها وفق أحكام القانون والدستور وليس بقرار مجلس الوزراء.

ومن ثم فإن التعديل الحالي للدستور أبقى على المشكلة التي أثارها النص الدستوري السابق الخاص بالتفرقة بين مصطلحي الإدارة والإشراف على أي انتخابات عامة، فالمصطلحان يثيران مشكلات في التطبيق العملي حول طبيعة الدور الذي تقوم به الهيئة المستقلة للانتخاب.

وترى الباحثتان أن التعديلات التي تخص توسيع صلاحيات الملك في تعيين رئيس الديوان الملكي ووزير البلاط ومستشاري الملك ومدير القضاة ومدير الأمن العام، والمفتي العام ورئيس المجلس القضائي الشرعي وقبول استقالتهم كانت كل هذه الصلاحيات يمارسها الملك في الواقع وكانت مهمة الحكومة توقيع القرارات فقط، وقد يكون أنّ الدولة تسعى إلى تغيير بنية النظام السياسي في الأردن من نظام نيابي ملكي إلى رئاسي ملكي.

كما أن التعديلات المتعاقبة منذ عام ٢٠١١ هي خطوات لتهيئة الظروف لإصلاحات دستورية وهو ما تم فعلاً في تعديلات عام ٢٠٢٢ إذ تعطي هذه التعديلات مزيداً من الصلاحيات للملك على حساب النظام النيابي.

[١] تعديل الدستور الأردني لسنة ٢٠٢٢، منشور في الجريدة الرسمية لرئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٥٧٧٠، المادة ٦٧.

المطلب الثاني: أثر التعديلات الدستورية من الناحية الاقتصادية

إن الإصلاح بشكل عام هو تصحيح الأوضاع بما يكون في مصلحة المواطن والبلاد وبما يواكب التطورات في المجالات المختلفة، فالإصلاح السياسي من أهم المطالب التي تشمل جميع المواطنين في الدولة ولا يكون هناك إصلاح سياسي صحيح دون أن تكون الأسس القائمة عليها صحيحة ومن أهم هذه الأسس الدستور، لذا فإن الإصلاح السياسي يشمل تعديل مواد الدستور لتتماشى مع التطورات والمتغيرات في الدولة لتحقيق إصلاح الإطار التنظيمي.

أما فيما يخص الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي فإنه نظراً للتغيرات المستمرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتعرض المجتمعات التي تسعى إلى التنمية والتقدم تتعرض إلى العديد من التحديات الخارجية في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد القائم على حرية التبادل التجاري وعالمية الأسواق وغيرها من المتغيرات في الأوساط العالمية فإن هذا الأمر يعطي الدساتير ميزة أن تضمن مبادئ اقتصادية واجتماعية دون أن تتبع مذهب اقتصادي معين حتى يسهل عليها الحركة وتوجيه المبادئ الاقتصادية والاجتماعية تماشياً مع الظروف التي تمر بها الدولة.[١]

يعد التعديل الدستوري من أهم مقومات الإصلاح والإصلاح بطبيعة الحال لا حدود له من حيث الزمان ولا المكان وذلك لأنه محكوم بحركة الحياة وتطوراتها لذا فإن التعديل الدستوري يسهم في تحقيق الإصلاح في العديد من الجوانب ومن ضمنها الجوانب الاقتصادية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية [٢]، والجدير بالذكر أن مقاومات الإصلاح الدستوري يمكن استخلاصها من مقدمات ووثائق إعلانات الدساتير والوثائق الدولية مثل الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نصت على أن "الدول والأطراف في الاتفاقية الحالية تعترف بالكرامة المتأصلة في جميع الأسرة الدولية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها بأي شكل استناداً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة على أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم وكذلك استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.."[٣].

ولا شك أن تعديل الدستور من الاستراتيجيات الهامة في مواجهة الأزمات الاقتصادية ومواجهة المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها وتدوين طائفة أخرى من الحقوق وحماية هذه الحقوق مثل الحق في العمل وحماية الأفراد من البطالة وحقهم في التعليم والضمان الصحي وهذا ما يؤدي إلى زيادة دور الدولة المالي والاجتماعي وجعلها المشرف والمهيمن على الاقتصاد القومي.[٤]

أثر التعديلات الدستورية من الناحية الاقتصادية في الأردن:

جاءت التعديلات الدستورية الأخيرة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا ومواجهة المملكة الأردنية لظروف اقتصادية صعبة لذا فإن التعديل الدستوري يجب أن يجد حلولاً للمعضلات الاقتصادية

---

[١] مرجع سابق الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، ص٥٢.

[٢] مرجع سابق، منصور، هبة نعمة، أثر التعديلات الدستورية على نظام الحكم في الدولة ص٥٤.

[٣] الأمم المتحدة، الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، الوثيقة رقم m١٠ ٢٦٤ بيروت ،١٩٦٧.

[٤] مرجع سابق الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، ص٢٢٣.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

والسياسية[١]، ويرتبط الشأن الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالشأن السياسي حيث إن غياب العدالة ووجود البطالة يؤثر في تنمية الدولة وتفاقم المشكلة السياسية في الدولة.[٢]

ومن التعديلات الدستورية الأخيرة في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يخص الشأن الاقتصادي هو إلغاء الفقرة الأولى من المادة (١٢٢) ويستعاض عنه بالنص التالي: "يقدم مشروع قانون الموازنة العامة متضمناً موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور وتقدم الحكومة البيانات المالية الختامية في نهاية ستة أشهر من انتهاء السنة المالية السابقة على أن يسري حكم هذه المادة من السنة المالية التالية"[٣].

وعليه فإن هذا التعديل سيتم تنفيذه بأثر مستقبلي فيما يخص دمج مشروعي الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية في قانون واحد وربما الهدف من تأخير هذا التعديل هو تمكين الحكومة من تقديم مشروعي قانوني الموازنة والوحدات الحكومية ضمن المدة الزمنية المحددة في الدستور فتكون حكمة الصياغة التشريعية قد تجلت بشكل واضح وصريح في التعديلات الأخيرة على الدستور الأردني.[٤]

وقد تلا هذا التعديل بعض القرارات الهامة التي تسهم في الإصلاح الاقتصادي مثل القرارات الحكومية المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي التي تم الإعلان عنها في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٠٢٢/١/٩ ومن إيجابيات هذه القرارات أنها تسهم في زيادة النمو وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، وكذلك تعديل التعريفة الجمركية، حيث جاء في هذا القرار: "بهدف تعزيز التنافسية على الاقتصاد الوطني وإزالة التشوهات القائمة في التعريفة الجمركية في ظل ما تمر به المملكة والعالم أجمع من ركود اقتصادي وأزمات ولغايات تنشيط القطاع التجاري المحلي وتمكين المواطنين من شراء احتياجاتهم بعد توافرها بأسعار معقولة ونظراً للأثر الإيجابي لتخفيض نسب الرسوم الجمركية في الحد من تجنب ومبررات التهرب الجمركي وظهور الحاجة إلى توحيد شرائح التعريفة الجمركية...." [٥].

---

[١] النعيمات، طارق، التعديلات الدستورية في الأردن، مؤسسة كارنيغي، ٢٠٢٢/٣/١، https://carnegieendowment.org/sada/86537. تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.

[٢] الزغبي، عاكف، ما بعد إقرار التعديلات الدستورية، جريدة الغد، ٢-١٠-٢٠١١، https://alghad.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣./

[٣] تعديل الدستور الأردني لسنة ٢٠٢٢، منشور في الجريدة الرسمية لرئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٥٧٧٠، المادة ١/١٢٢. تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.

[٤] نصراوين، ليث كمال، تعديلات دستورية بأثر مستقبلي، جريدة الرأي، ١٠-١-٢٠٢٢، http://bitly.ws/Fc2v

تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣..

[٥] قرار بإجراء تعديلات على جداول التعريفة الجمركية لسنة ٢٠٢٢، مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية، العدد ٥٧٨٦.

المطلب الثالث: أثر التعديلات الدستورية من الناحية الاجتماعية

المجتمع في حالة تغير مستمر بتغير الزمان والأحوال ومن ثم فإنه لا يمكن لأفكار معينة أن تستمر طوال الوقت وتسيطر على الدستور، فلا يكتسب الدستور احترامه ودوامه إلا بمواكبة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة ويكون متفقاً مع الأفكار التي ينادي بها المواطنون فإنْ تناقض الدستور مع آمال وواقع المواطنين فإنه تعديله يصبح أمراً ضرورياً .[١]

إن معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتمت بالجوانب الاجتماعية من خلال تضمينها في الدستور حيث اهتمت برعاية الأسرة والتعليم المجاني وكفالة حماية البيئة، ولأن الدساتير تكون وليدة لأفكار الفقهاء الذين يعتمدون بشكل أكبر على النظام النظري أكثر من اهتمامهم بوضع نظام عملي قابل للتطبيق على أرض الواقع ومن ثم فإن النظم التي يضعونها لا تستجيب كلياً للحاجات الحقيقية في الدولة، ومن هنا تأتي أهمية التعديل الدستوري ليعبر عن ديناميكية التغيير في المجتمع.[٢]

هناك بعض الدساتير فيها ظلم للأقليات وبعض الطبقات الاجتماعية، وقد يكون هناك نصوص دستورية تقيد بعض تلك الشرائح عن ممارسة حقوقهم، كما يكون أيضاً الدستور هو المسؤول عن حفظ حقوق هؤلاء الأفراد، فعلى سبيل المثال التعديل الثاني والأربعين لعام ١٩٧٦ الذي تم إجراءه على الدستور الهندي لعام ١٩٤٥ فيما يضمن المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فالمساواة الاجتماعية في هذا التعديل كانت تضمن إلغاء التعصب الديني تجاه معتقدات إحدى الطوائف الاجتماعية عند الهندوس ومن ثم فإنه بموجب هذا التعديل أصبح كل الأفراد في المجتمع يحظون بالمساواة القانونية والفرص المناسبة، أما فيما يخص المساواة الاقتصادية فكانت تشمل سعي الحكومة لإعادة توزيع الثروة على نحو يحقق أكبر قدر من المساواة وتوفير المستوى اللائق من المعيشة للجميع.[٣]

وينبغي للتعديلات الدستورية أن تحقق الإصلاح الاجتماعي من أجل التنمية والنهوض بالدولة، وبعض الباحثين يرى أن التعديلات الدستورية إذا لم تستهدف الإصلاح السياسي فإن الحديث عن الإصلاح الاجتماعي غير مبرر ولكن في الواقع إن الإصلاح الاجتماعي ضروري للغاية فالاصلاح السياسي، والحديث عن أثر التعديلات الدستورية في الإصلاح الاجتماعي يعني تبني الدولة منظومة اجتماعية تقدمية في المجالات المختلفة تملك الأدوات القادرة على تحقيق الإصلاح الاجتماعي وهذه الأدوات تستند إلى مبدأ المواطنة وأثرها في حماية الحقوق والحريات لأفراد المجتمع لكسر الفجوات بين أفراد المجتمع والقضاء على التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.[٤]

لذا يجب ألا تختلف النصوص الدستورية عن الواقع الاجتماعي والسياسي حتى لا يؤدي هذا الأمر إلى ظهور فجوة بين النص والواقع مما يؤدي إلى الجهل بالتطور الاجتماعي[٥]، وقد أورد الدستور الأردني المقومات

---

[١] حسن، بشار فالح، تعديل الدستور (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة ديالي، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٦، ص١٢.

[٢] مرجع سابق، منصور، هبة نعمة، أثر التعديلات الدستورية على نظام الحكم في الدولة، ص٦١-٦٢.

[٣] محمود، محمد أحمد، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، الطبعة الأولى، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٩

[٤] الخفاجي، أحمد على عبود، أثر التعديلات الدستورية على الإصلاح الاجتماعي في العراق، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدار المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد السادس عشر، ألمانيا، ٢٠٢٢، ص٤١-٤٢.

[٥] مرجع سابق، الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، ص٢٥٣.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

الاجتماعية الأساسية مثل الضمان الاجتماعي ورعاية الأسرة وحقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وحق التعليم وغيرها.

أما من ناحية أثر التعديلات الدستورية من الناحية الاجتماعية على الأردن فقد عزز التعديل الأخير في الدستور الأردني دعم المرأة وتفعيل دورها في المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل دورها في المجتمع الأردني على كافة الأصعدة، وخاصة في الفقرة الخامسة من المادة السادسة التي تنص على: "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعي النشء ويمنع الإساءة والاستغلال"[١]، وتعتبر هذه التعديلات بمنزلة خطاب واضح للسلطة التشريعية بضرورة سن وإصدار تشريعات لمضمون الخطاب الدستوري في مجال المرأة والشباب، وتلا هذا التعديل صدور قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم(٤) لسنة ٢٠٢٢ وقانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢ وفي القانونين أحكام خاصة بتمكين المرأة والشباب.[٢]

كما كرس هذا التعديل مبدأ المساواة من أجل ممارسة الحقوق والحريات الدستورية، حيث تم إضافة فقرتين للمادة السادسة وهما:

الفقرة (٦) التي تنصّ على أن: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".

فقرة (٧) التي تنصّ على أن: "تكفل الدولة ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون"[٣].

وفي حقيقة الأمر أن التعديلات الأخيرة هي ضمانة حقيقية للحفاظ على الحقوق والحريات المقررة للمواطنين وسد منيع يصد كل نزوع للسلطة التنفيذية لمحاولة تضمين قوانين تصدر لتنظيم الحقوق والحريات وحق ممارستها، والجدير بالذكر أن نص الدستور في الفصل الثاني وتضمينه على كلمة" الأردنيات" هو ضمانة وحماية لأي تهديد يطرأ على حقوق المواطنين سواء الرجل أو المرأة وحماية حرية المرأة وكرامتها وحقوقها ومنع التعدي على هذه الحقوق بأي وسيلة من الوسائل.

وهذا النص تجسيد حقيقي للإرادة السياسية في إجراء التغيير والتطوير على الممارسات التشريعية من السلطات صاحبة الاختصاص وحائل دون الممارسة أو التشريعات السلبية لأي من الحقوق والمبادئ المقر بها المواطن بموجب التوجه الإنساني العام وحماية حقيقية للحرية وضمان الحفاظ على حقوق الإنسان.

ومن خلال استقراء التعديلات الأخيرة على النصوص الدستورية في الأردن يتبين لنا أن المشرع الأردني حرص على حماية الأسرة بكافة فئاتها باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع وكفل للدولة رعايتها وحمايتها وحماية

---

[١] تعديل الدستور الأردني لسنة ٢٠٢٢، منشور في الجريدة الرسمية لرئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٥٧٧٠، المادة ٥/٦.

[٢] المرأة الأردنية.. مكتسبات راسخة استجابة لرؤية الملك، وكالة الأنباء الأردنية ٢٠٢٣/١/٢٩، على الرابط:
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=235950&lang=ar&name=news
تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.

[٣] تعديل الدستور الأردني لسنة ٢٠٢٢،منشور في الجريدة الرسمية لرئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٥٧٧٠، المادة ٦ الفقرة ٦-٧.

حقوقها، وتماشياً مع التطورات في المجتمع العالمي فقد أعطت هذه التعديلات الحقوق الأساسية للمرأة وحماية هذه الحقوق وضمانتها.

ولكن هذه التعديلات قد أثارت جدلاً واسعاً في الشارع الأردني فقد انقسم المواطنون إلى مؤيد ومعارض منهم من يرى أن إضافة كلمة الأردنيات إلى عنوان الفصل الثاني من الدستور يضمن حقوق المرأة دستورياً وقانونياً ومنهم من يرى أن له تأثيراً سلبياً على المرأة في كونه سيساوي بين الرجل والمرأة في الميراث ويمنح الحق في التجنيس لأبناء الأردنيات غير الأردنيين، وأن هذا اللفظ سيفرض إشكاليات قانونية وكذلك النص على "من جميع أشكال التمييز" سيتبعه آثار مستقبلية ستؤدي إلى إصدار قوانين تمس المنظومة الأسرية في المجتمع الأردني، كما أن إضافة البند ٦ من المادة ٦ سيولد إشكاليات قانونية مستقبلاً وأبعاد خطيرة على النسيج الاجتماعي.[١]

إن تعدد الأسباب التي تستدعي تغيير الدستور كما ذكرنا جزءاً منها أعلاه تحتم السماح بتعديله، وإلا كان جموده سبباً للعديد من المشكلات التي من الممكن أن تضر الأفراد أو تؤثر على الأمن القومي للبلاد.

وترى الباحثتان أن التعديلات الدستورية التي تخص الناحية الاجتماعية جاءت لتحقيق مصالح وتطلعات الشعب الأردني بجميع فئاته، من أجل بناء مجتمع ديموقراطي يقوم على مبدأ الأمة مصدر السلطات والعمل على هذا المبدأ ومشاركة جميع المواطنين في السلطة وبناء وطن حر.

الخاتمة

وبعد التحليل للتعديلات الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٢٠٢٢ واستعراض أهم المواد المعدلة وكيفية تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

اولاً: النتائج

- التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني في الفترة الأخيرة من الناحية السياسية تمثل أهم هذه التعديلات في توسيع نطاق صلاحيات الملك وتوسيع نطاق عمل الهيئة المستقلة للانتخابات وهذه التعديلات لها انعكاسات سلبية وإيجابية بالطبع، الإيجابية تتلخص في أن صلاحيات الملك في تعيين بعض الوظائف لها ضرورة هامة لأن هذه المناصب تكون حساسة فلا يجب أن يكون تحت ضغط حزبي أو سياسي ولا تكون متبعة أي طائفة سياسية أو دينية.
- توسيع اختصاصات الهيئة المستقلة من الانعكاسات الإيجابية لهذا التعديل، بحيث تكون الهيئة المشرفة على الانتخابات هيئة مستقلة غير حكومية تتسم بالنزاهة في الإشراف والمراقبة مما يحقق التنمية في الدولة، أما الجانب السلبي من التعديل على هذه المادة هو أن الإشكالية التي تم أثارتها في تعديلات ٢٠١٦ لم تؤخذ في الاعتبار ويتم تعديلها حيث وردت عبارة أي انتخابات أخرى ولم يتم تحديد طبيعة الانتخابات التي يجب أن تشرف عليها الهيئة.

---

[١] مزراوي، خليل، إضافة مصطلح "الأردنيات" للدستور.. انتصار للمرأة أم تهديد للمجتمع الأردني؟، سبونتيك ٢٠٢٢/١/١٤، http://bitly.ws/Fc5J

تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.

- كانت هناك آراء متضاربة ومتباينة فيما يخص إضافة كلمة الأردنيات لعنوان الفصل الثاني من الدستور حيث إن هذا المصطلح يزيد من احترام القانون للمرأة ويمكنها من حقوقها، ولكن بعض الباحثين يرى أن هذه العبارة قد يكون لها آثار سلبية في المستقبل وقد يصدر عنها قوانين يكون لها عقبات سلبية مستقبلاً.
- أما عن الجانب الاقتصادي فإن التعديلات الدستورية الأخيرة جاءت في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا ومواجهة المملكة الأردنية لظروف اقتصادية صعبة لذا فإن التعديل الدستوري يجب أن يجد حلولاً للمعضلات الاقتصادية والسياسية، ويرتبط الشأن الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالشأن السياسي حيث إن غياب العدالة ووجود البطالة تؤثر في التنمية في الدولة وتفاقم المشكلة السياسية فيها.
- من أهم الإيجابيات في التعديل الأخير هو تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية والاجتماعية وهذا يعود على الجانب الاقتصادي في الدولة ويزيد من عمليات التنمية في الأردن، وكذلك إعطاء الحق لبعض الفئات في المجتمع الأردني لممارسة حقوقهم والتمتع ببعض المميزات التي لم يكن قد نصّ عليها المشرع من قبل، وقد تبع هذا التعديل العديد من القرارات الهامة التي ترمي إلى تحسين الوضع الاقتصادي في الدولة والتي من ضمنها تعديل التعريفة الجمركية وتخفيضها.

ثانياً: التوصيات

من خلال ما جاء في هذه التعديلات نوصي بالآتي:

- يجب النظر إلى ما جاء في نص المادة (٦٧) المعدل في إعادة رسم العلاقة بين مجلس الوزراء والهيئة المستقلة للانتخاب بصورة لا تخل باستقلالية الهيئة، والتفرقة بين مصطلح الإشراف والإدارة.
- يجب أن يتم تطبيق النصوص التي وردت فيما يخص الشأن الاجتماعي والمساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق التمكين الاقتصادي وتعزيز الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم في جميع مناحي الحياة.
- يجب أن تتبع هذا التعديل قوانين تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي في الدولة والعمل بهذه القوانين بما يحقق التنمية في المجتمع وللمواطنين.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب:

- المصدق، رقية، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار توبقال، المغرب، ١٩٩٠.
- الشاوي، منذر، فلسفة الدولة، الطبعة الثانية، مؤسسة الذاكرة، بغداد، ٢٠١٣.
- الموسوي، شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، الطبعة الأولى، المركز العربي، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.
- نصار، جابر جاد، الوسيط في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٨٠.
- الجنابي، هديل صالح، العكيلي، علي مجيد، دور المعاهدات الدولية في تعديل الدستور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٦١، ٢٠١٦.
- أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، المجلد الثاني، الطبعة الثانية، ، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، إيران، ١٩٦٧.
- العضايلة، أمين سلامة، الوجيز في النظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
- النقشبندي، أحمد العزي، تعديل الدستور دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٦.
- محمود، محمد أحمد، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، الطبعة الأولى، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، بغداد، ٢٠١٠.
- عوض الله، عبد المنعم، مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٣.
- صالح، سامية خضر، المشاركة السياسية والديموقراطية، مؤسسة كتب عربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- شتيوي، موسى وآخرون، الإصلاح الدستوري في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ٢٠١٦.

ثانياً: الرسائل العلمية:

- حسن، بشار فالح، تعديل الدستور (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة ديالي، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٦.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

- منصور، هبة نعمة، أثر التعديلات الدستورية على نظام الحكم في الدولة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٣.

ثالثاً: الأبحاث

- الطيار، روافد محمد علي، مبدأ المشاركة في النظام الاتحادي العراقي: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الكوفة كلية القانون، مج١١، عدد٣٦، العراق، ٢٠١٨.
- بوغزالة، محمد الناصر، دوافع التعديل الدستوري، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد ١٤، ٢٠١٦.
- عزت، محمد صادق، التعديل الدستوري بين المطلب الشعبي والضرورة القانونية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول، الجزء الثاني، ٢٠٢٠.
- هياجنه، أيمن، أثر التعديلات الدستورية الأخيرة في الأردن (٢٠١١-٢٠١٦)، على استقلالية السلطات الثلاثة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠١٦.
- الخفاجي، أحمد على عبود، أثر التعديلات الدستورية على الإصلاح الاجتماعي في العراق، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدار المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد السادس عشر، ألمانيا، ٢٠٢٢.

رابعاً: القوانين والتشريعات

- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١، منشور في الجريدة الرسمية، العدد ٣٦، الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧١.
- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- تعديل الدستور الأردني لسنة ٢٠٢٢، منشور في الجريدة الرسمية لرئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٥٧٧٠.
- الأمم المتحدة، الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، الوثيقة رقم m١٠ ٢٦٤ بيروت، ١٩٦٧.
- قرار بإجراء تعديلات على جداول التعريفة الجمركية لسنة ٢٠٢٢، مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية، العدد ٥٧٨٦.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- مزراوي، خليل، برلمان الأردن يقر مشروعًا لتعديل الدستور بعد جلسات ماراثونية.. هذه أبرز ملامحه، سي إن إن الإخبارية.
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/01/06/jordan-parliament-amending-constitution . تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.
- النعيمات، طارق، التعديلات الدستورية في الأردن، مؤسسة كارنيغي، ٢٠٢٢/٣/١.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣

https://carnegieendowment.org/sada/86537
تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.

- الزغبي، عاكف، ما بعد إقرار التعديلات الدستورية، جريدة الغد، ٢-١٠-٢٠١١، https://alghad.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.
- نصراوين، ليث كمال، تعديلات دستورية بأثر مستقبلي، جريدة الرأي، ١٠-١-٢٠٢٢، http://bitly.ws/Fc2v

- المرأة الأردنية.. مكتسبات راسخة استجابة لرؤية الملك، وكالة الأنباء الأردنية ٢٠٢٣/١/٢٩، على الرابط: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=235950&lang=ar&name=news
تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.
- مزراوي، خليل، إضافة مصطلح "الأردنيات" للدستور.. انتصار للمرأة أم تهديد للمجتمع الأردني؟، سبونتيك ٢٠٢٢/١/١٤ http://bitly.ws/FbXS تاريخ آخر زيارة ١٦ إبريل ٢٠٢٣.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٣